

Distr.: General
5 March 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن أثناء رئاسة الاتحاد الروسي للمجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي الخاصة عقب مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي تشوركين



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ الموجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)

مقدمة

في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استقبل مجلس الأمن بان كي - مون الذي كان يشارك للمرة الأولى، بصفته الأمين العام للأمم المتحدة في مناقشة رسمية لمجلس الأمن - بالترحاب والتزم بأن يقوم في إطار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بمواصلة العمل جنبا إلى جنب وبطريقة مركزة وعملية المنحى مع الأمين العام من أجل التصدي بشكل أفضل للأخطار العالمية المترابطة والمتعددة الوجوه التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الصراع المسلح، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/1) أكد فيه أن المخاطر والتحديات العالمية الحالية تقتضي ردا حاسما ومتسقا يستند إلى نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وطلب، على وجه الخصوص، تقديم المزيد من التقارير المنتظمة عن المناطق التي يحتمل أن تنشب فيها صراعات مسلحة، وزيادة التركيز في حفظ السلام على ضرورة تحقيق أهداف البعثة مؤكدا أهمية بناء السلام. وتعهد المجلس أيضا بدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكرر تأكيد التزامه بمبادئ المساواة السيادية لجميع الدول وسيادتها الوطنية، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي، وأكد كذلك ضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، وأهمية الالتزام بمبادئ الامتناع في العلاقات الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأية طريقة تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

وخلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عقد مجلس الأمن ١٤ جلسة، بما في ذلك مناقشات بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وبشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، و ١٤ جلسة مشاورات غير رسمية، واتخذ ٣ قرارات، واعتمد بيانين رئاسيين.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في مشاورات غير رسمية عُقدت في ١٥ كانون الثاني/يناير، عرض لأمين سيسي، الممثل الخاص للأمين العام، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولاحظ أعضاء المجلس مع القلق أن الحالة في المناطق الشمالية من البلد قد تدهورت بسبب هجمات المتمردين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد أدت هذه الهجمات إلى احتلال عدة مدن صغيرة حررتها لاحقاً القوات الحكومية تساندها وحدات فرنسية، والقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

وقد أدى عدم الاستقرار إلى تدفق جديد للاجئين والمشردين داخلياً إلى السودان المجاور مما أثر على العلاقات الثنائية بين البلدين.

وحث أعضاء المجلس حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تطبيع العلاقات مع السودان. وفي الوقت نفسه اعترف الأعضاء بأن الأزمة التي لم تُحل بعد في دارفور كان لها أثر سلبي على الحالة العامة في المنطقة دون الإقليمية.

وجرى التشديد على أنه ينبغي للحكومة أن تسرع وتيرة إصلاح قطاع الأمن بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، واتخاذ خطوات أخرى نحو التوصل إلى اتفاق آراء وطني يستند إلى حوار سياسي واسع وتمثيلي تحت رعاية المكتب.

كوت ديفوار

في ١٠ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٣٩ (٢٠٠٧)، الذي مدد ولايتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوة الفرنسية التي تساندها لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويجمل القرار النواحي الأساسية والمهام الرئيسية التي ستضطلع بها العملية والقوات الفرنسية بغية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مفتوحة وحرّة وعادلة وشفافة في كوت ديفوار بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في جلسة مفتوحة عُقدت في ٩ كانون الثاني/يناير استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها خافيير سولانا، ممثل الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة عن مشاركة

قوة الاتحاد الأوروبي والمساعدة التي قدمتها لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في توفير الأمن أثناء الحملة الانتخابية التي أُجريت في البلد.

وقدم جين ماري غوينيو، وإبراهيم غامباري وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والشؤون السياسية الشكر للاتحاد الأوروبي لموافقته على نشر قوة خلال فترة الانتخابات بناء على طلب من الأمم المتحدة، كما أبلغا المجلس بالجهود التي بذلتها إدارتهما لمساعدة حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في إجراء الانتخابات والمشاركة فيها، والتي كانت أكبر الانتخابات التي ساعدت الأمم المتحدة في تنظيمها وأكثرها تعقيدا على الإطلاق.

إثيوبيا وإريتريا

في جلسة خاصة عقدت في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا إلى إحاطة قدمها ديمتري تيتوف، مدير شعبة أفريقيا في إدارة عمليات حفظ السلام عن آخر التطورات في عملية السلام بين البلدين.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، في مشاورات غير رسمية، عرض هادي عنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام على المجلس، عملا بالقرار ١٧١٠ (٢٠٠٦)، التقرير الخاص للأمين العام المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/992)، الذي يتضمن خيارات من أجل إعادة تشكيل محتملة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٤١ (٢٠٠٧)، الذي مدد بمقتضاه ولاية البعثة لفترة ستة أشهر لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وأذن بإجراء مزيد من التخفيض للعنصر العسكري للقوة من ٢ ٣٠٠ إلى ١ ٧٠٠ من الأفراد العسكريين.

الصومال

في ١٠ كانون الثاني/يناير، في مشاورات غير رسمية، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في الصومال.

وخلال المناقشة أكد أعضاء المجلس ضرورة إجراء حوار سياسي شامل في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي بين كل المجموعات والعشائر الصومالية، بما في ذلك، ممثلون معتدلون لاتحاد المحاكم الإسلامية الذي أخرج من الحكم، وذلك بغية تحقيق استقرار الحالة في البلد.

وأعرب المجلس عن دعمه للقيام بأسرع ما يمكن بنشر قوة حفظ السلام الأفريقية المأذون بها في الصومال، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تهئية الظروف اللازمة لانسحاب القوات الأجنبية من البلد وتحسين الحالة الإنسانية في الصومال.

تشاد - السودان

في مشاورات غير رسمية عقدت في ١٠ كانون الثاني/يناير، قام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بتقديم إحاطة إلى المجلس عن الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، وعرض أحدث تقارير الأمين العام عن هذه المسألة.

وفي جلسة علنية عقدت في ١٦ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2007/2) أكد فيه من جديد قلقه إزاء استمرار انعدام الاستقرار على طول الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مما يشكل خطراً يهدد سلامة السكان المدنيين، وأشار إلى اعتزام الأمين العام الإذن بعودة بعثة التقييم التقني فوراً إلى المنطقة بغرض إتمام عمليات المراقبة التي قامت بها، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٧ توصيات مستكملة ونهائية بشأن حجم وهيكل وولاية وجود محتمل متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وطلب البيان الرئاسي أيضاً من الأمين العام، أن يقوم في أقرب وقت ممكن بنشر بعثة متقدمة إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى للتعجيل الأعمال التحضيرية اللازمة لاتخاذ قرار مبكر بشأن هذا الوجود.

الأمريكتان

هايتي

في ٢٩ كانون الثاني/يناير عقد المجلس جلسة خاصة للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبعد ذلك في مشاورات غير رسمية قام إدموند ميليه، الممثل الخاص للأمين العام لهايتي بعرض تقرير الأمين العام عن أنشطة البعثة وقدم إحاطة إلى المجلس عن الحالة الراهنة في هايتي. وأشار إلى أنه رغماً عن مجموعة ناجحة من العمليات قامت بها البعثة وشرطة هايتي الوطنية لمكافحة المجموعات الإجرامية في كانون الأول/ديسمبر - كانون الثاني/يناير، ما زال البلد في حاجة إلى مساعدة دولية متواصلة. وأثنى أعضاء المجلس على توصيات الأمين العام، وحثوا حكومة هايتي على تكثيف تعاونها مع البعثة وبخاصة في مكافحة قطع الطرق وإصلاح المؤسسات الحكومية. ودعا الأعضاء السلطات الهايتية أيضاً إلى وضع حد لتدفقات الأسلحة والمخدرات إلى البلد.

آسيا

العراق

في ٢٩ كانون الثاني/يناير بعث الرئيس برسالتين إلى الأمين العام والممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة يطلب منهما باسم المجلس تعجيل العملية التي تستهدف حل المسائل المتبقية في إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء"، مما سيجعل من الممكن تسوية مسألة المدفوعات بين الحكومة العراقية والمشاركين في البرنامج ويفتح الطريق أمام قفل ملف "النفط مقابل الغذاء" نهائياً. وطلب المجلس من الأمانة العامة أيضاً إبقائه على علم بالتطورات الحاصلة في محادثاتها مع الجانب العراقي.

ميانمار

في ١٢ كانون الثاني/يناير لم يستطع المجلس اتخاذ قرار بشأن ميانمار اشتركت في تقديمه المملكة المتحدة والولايات المتحدة نظراً للتصويت السلي من جانب اثنين من الأعضاء الدائمين هما الاتحاد الروسي والصين. وقد حصل القرار على ٩ أصوات مؤيدة و ٣ معارضة، حيث صوتت جنوب أفريقيا أيضاً ضده، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت هم إندونيسيا وقطر والكونغو.

نيبال

في مشاورات غير رسمية عقدت في ١١ كانون الثاني/يناير، عرض إبان مارتن، الممثل الشخصي للأمين العام، تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة في عملية السلام الخاص بها، وقدم أيضاً إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات الحاصلة في البلد في متابعة لاتفاق السلام الشامل الذي وقعته حكومة نيبال والحزب الشيوعي لنيبال (الحزب الماوي) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وأثنى أعضاء المجلس على التقدم المحرز في عملية السلام وأيدوا توصيات الأمين العام بنشر بعثة الأمم المتحدة في نيبال في أقرب وقت ممكن بغية رصد مختلف جوانب اتفاق وقف إطلاق النار فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية للطرفين في انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستجري بحلول نهاية حزيران/يونيه.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة في نيبال لفترة مدتها ١٢ شهراً.

الحالة في الشرق الأوسط

في إحاطة مفتوحة تلتها مشاورات غير رسمية في ٢٥ كانون الثاني/يناير، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقال إنه حدث في الشهر الماضي مستويات مرتفعة من عدم الاستقرار والمعاناة في منطقة الشرق الأوسط، مقترنة بإحساس دولي متجدد بالحاجة الماسة إلى إيجاد طريق سياسي للتقدم نحو الأمام.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير أقر المجلس من خلال رسالة بعث بها رئيسه إلى الأمين العام، اعتزامه تعيين قادة جدد لقوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط - قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباكات وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

أوروبا

جورجيا

في ٢٤ كانون الثاني/يناير، في جلسة خاصة، عرض جين أرنولد، الممثل الخاص للأمين العام لجورجيا، أحدث تقرير مرحلي للأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/2007/15).

وخلال مشاورات المجلس بأكمله، رحب أعضاء المجلس بإحراز بعض التقدم في تنفيذ القرار ١٧١٦ (٢٠٠٦)، بما في ذلك استئناف تسيير الدوريات المشتركة بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا - وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في وادي كادوري الأعلى، ولكنهم أعربوا عن القلق إزاء الحوادث الأمنية التي ذكرت في تقرير الأمين العام وإزاء الحالة الإنسانية في منطقة الصراع. وقد أُعيد تأكيد أنه ينبغي مواصلة هذا الرصد بشكل منتظم. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة الاحترام التام لاتفاق موسكو بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات بوصفه أداة رئيسية في منع التوترات السياسية من الانزلاق إلى العنف. وناشد المجلس كلا الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والتغلب على عدم الثقة والاشتراك في حوار متواصل لمنع تصاعد الحالة في الميدان. وأعرب عن الأمل في أن يوفر الاجتماع رفيع المستوى الوشيك لفريق أصدقاء الأمين العام في جنيف قوة دفع نحو استئناف المفاوضات بشكل يؤدي إلى تسوية دائمة للصراع.

مسائل أخرى

لبنان: لجنة التحقيق المستقلة الدولية المنشأة عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، ١٦٤٤ (٢٠٠٥)

عقد مجلس الأمن مجموعة من المشاورات لمعالجة الحالة المذكورة في الفقرة ١٠٣ من تقرير لجنة التحقيقات المستقلة الدولية المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/962)، وهي بالتحديد أن الردود على ٢٢ طلباً للمساعدة أرسلتها اللجنة إلى ١٠ دول أعضاء منفصلة لم تصل حتى الوقت المحدد. ووجه بعض أعضاء المجلس الآخرين الأنظار، بصفة خاصة، إلى تصريح رئيس اللجنة سيرغي براميرتس بأن انعدام الاستجابة من جانب بعض الدول كان له آثار خطيرة فيما يتعلق بتأخير أعمال اللجنة وعمليات التحقيق التي تجريها وأعربوا عن القلق فيما يتعلق بتلك الحالة. وقُدّم اقتراح بأن يُطلب من رئيس اللجنة الإفصاح عن أسماء الدول غير المتعاونة، وأن تُحث هذه الدول على التعاون بشكل تام وغير مشروط مع رئيس اللجنة على النحو المنصوص عليه في القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥). ولم تؤيد عدة وفود هذه الفكرة مشيرة إلى أن رئيس اللجنة قد صرح علانية بأنه غير راغب في الإفصاح عن أية أسماء، وأن المشكلة ليست ناتجة عن عدم التعاون. بمحض الإرادة بقدر ما هي مشكلة تتصل بالنظم القانونية المحلية، وبأنه سيحاول العمل مع تلك البلدان، قبل اللجوء في نهاية الأمر، إذا لم يحدث تقدم، إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ١١ كانون الثاني/يناير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها السفير بيتر غوريان، الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، بشأن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبعد الإحاطة، أدلى ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات.

مكاتب الهيئات الفرعية

في ١٨ كانون الثاني/يناير، صدرت مذكرة من الرئيس وتضمنت موافقة على تكوين مكاتب جميع الهيئات الفرعية التابعة للمجلس.

بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع

في ٢٣ كانون الثاني/يناير، ناقش المجلس في مشاورات غير رسمية المسائل المتعلقة ببناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك أعمال لجنة بناء السلام، مع إحاطة قدمتها كارولين ماك آسكي، رئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وكان من بين المتحدثين الأربعين داليوس شيكولس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ واسماعيل أبراو غاسبار مارتيز، رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام؛ وكارولين ماك آسكي، الأمين العام المساعد في مكتب دعم بناء السلام؛ وفرانك مايور، الممثل الدائم لهولندا، رئيس الاجتماع المخصص لبلد محدد للجنة بناء السلام المعني بسيرايليون؛ ويوهان لافالد، الممثل الدائم للنرويج، نائب رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ورئيس اجتماع اللجنة المخصص لبلد محدد المعني ببيوروندي؛ وجوزيف ناتاكيروتيماننا، الممثل الدائم لبوروندي؛ وسيلفستر إيكوندايو رويه، نائب الممثل الدائم لسيرايليون؛ وأوسكار أفاني، الممثل الخاص للبنك الدولي لدى الأمم المتحدة؛ وراينهارد مونزبرغ، الممثل الخاص لصندوق النقد الدولي لدى الأمم المتحدة. وقد أدلى ببيانات أيضا خلال المناقشة المفتوحة، أعضاء المجلس، وكذلك ١٦ دولة أخرى، بما في ذلك ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، وجامايكا باسم حركة عدم الانحياز، وكندا بالنيابة عن أستراليا ونيوزيلندا.

وقد هيا الحوار المفتوح في المجلس مناسبة هامة لتدبر أعمال لجنة بناء السلام المنشأة بوصفها نتيجة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. بموجب القرارين المتزامنين ١٨٠/٦٠ للجمعية العامة و ١٦٤٥ (٢٠٠٥) لمجلس الأمن - إحدى الانجازات الرئيسية لعملية إصلاح الأمم المتحدة. وتركزت المناقشة، في جملة أمور، على الخطوات العملية لتحسين بناء السلام بشكل يشمل الجوانب الرئيسية لأعمال الأمم المتحدة، وأهمية إيجاد قوة دفع إضافية للشراكة المتعاضدة بين الأجهزة الرئيسية وفيما بين جميع من يساهمون في بناء السلام ومجموعة من السبل المختلفة التي من شأنها أن تسهل الأعمال البناءة للجنة، وتوثق صلاتها مع الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة.

وبما يتمشى مع قرار مجلس الأمن ١٦٤٦ (٢٠٠٥) الذي قرر فيه المجلس اختيار أعضاء غير دائمين من أعضاء المجلس، إضافة إلى الأعضاء الدائمين، للمشاركة في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وافق المجلس بالإجماع، في ١٢ كانون الثاني/يناير على اختيار بنما وجنوب أفريقيا لفترة عضوية مدتها سنة واحدة؛ لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.